PUBLIC

قرض التمويل الأخضر للمؤسسات المتوسطة الحجم (MidGEFF) – القرض العقاري والسياحي

رقم المشروع	56275
الحالة الراهنة للمشروع	في المرحلة الاستكشافية، وقيد انتظار المراجعة النهائية
الموقع	المغرب
قطاع الأعمال	المؤسسات المالية
نوع الإشعار	خاص
فئة التصنيف البيئي	FI
تاريخ الموافقة	2 ديسمبر 2026
تاريخ الإفصاح باللغة الإنجليزية	29 أكتوبر 2026

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز غير مضمون إلى القرض العقاري والسياحي ("CIH") بقيمة تصل إلى 30 مليون يورو، وذلك كجزء من حزمة البرنامج الإقليمي لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر "GEFF+" البالغة 55 مليون يورو (والتي تتضمن أيضاً قرضاً في إطار البرنامج الثالث لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر "GEFF III" بقيمة تصل إلى 25 مليون يورو). ومن المتوقع أن تمول كندا ما يصل إلى 2.4 مليون يورو بشكل مشترك من خلال الصندوق متعدد المانحين "الشراكة عالية الأثر للعمل المناخي" ("HIPCA Canada"). كما سيموَّل دعم شامل في مجال التعاون الفني لهذه العملية من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج إزالة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب ("MDCR"). وسيستخدم القرض العقاري والسياحي عائدات القرض لإعادة الإقراض لشركات خاصة لتمويل استثماراتها في مجالي التخفيف من تحديات تغير المناخ والتكيف معه.

أهداف المشروع

سيُسهم المشروع في تعزيز الاقتصاد الأخضر في المغرب من خلال دعم الشركات المؤهلة في القطاع الخاص لتنفيذ استثمارات متوسطة الحجم قادرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ. وسيركّز المشروع بشكل خاص، من بين أمور أخرى، على: استثمارات الطاقة المتجددة متوسطة الحجم، ومشاريع كفاءة استخدام الطاقة الصناعية متوسطة الحجم (مثل تحسين كفاءة الطاقة في المواقع الصناعية)، والمباني الخضراء، والاستثمارات المؤهلة للقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية للجماعات المحلية، فضلاً عن مشاريع التكيف مع تغير المناخ (مثل معالجة المياه العادمة أو تحلية المياه) واستثمارات الاقتصاد الدائري.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقعة: 60

من المتوقع أن يُستمد أثر التحول من سمة التحول "أخضر" في إطار برنامج التمويل الأخضر للمؤسسات المتوسطة الحجم – المغرب (Morocco MidGEFF Framework). ويساهم الإطار والمعاملات المقترحة في تعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام بيئياً ومنخفض الكربون وقادر على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب.

بيانات العميل

القرض العقاري والسياحي

تأسس القرض العقاري والسياحي (CIH Bank) عام 1920، وهو من المؤسسات المصرفية الرئيسية في المغرب، وقد تخصص تاريخياً في التمويل العقاري والسياحي. وعلى مر السنين، تحول إلى مجموعة مصرفية شاملة، ويحتل حالياً المرتبة الخامسة بين البنوك المغربية من حيث إجمالي الأصول. ويقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية، وكانت لديه، في نهاية عام 2025، شبكة وطنية تضم 437 وكالة و1,221 جهاز صراف آلي.

اكتسب القرض العقاري والسياحي خبرة راسخة في التمويل المستدام، ويسهم في التحول الطاقي في المغرب. ويتجلى هذا الالتزام خصوصاً في شراكته مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ضمن البرنامج الثاني لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF II)، الذي دعم من خلاله استثمارات في كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة. واستناداً إلى هذه الخبرة، يعتزم البنك توسيع عرضه للتمويل الأخضر، وإدماج

الاستدامة في أنشطته التمويلية، ومساعدة المقاولات المغربية على الانتقال إلى أنشطة أكثر استدامة وقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

ملخص التمويل المقدم من البنك

27.6 مليون يورو

تكلفة المشروع الإجمالية

30 مليون يورو

عنصر الإضافة

يقدم المشروع مزيجاً من (1) التمويل طويل الأجل و(2) المساعدة الفنية في حزمة شاملة تشجع استثمارات القطاع الخاص الخضراء متوسطة الحجم، منخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنّف المشروع من الفئة (FI) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. ومن المتوقع أن تنطوي المشاريع الفرعية المؤهلة الممولة عن طريق القرض العقاري والسياحي في إطار برنامج التمويل الأخضر للمؤسسات المتوسطة الحجم على مخاطر بيئية واجتماعية منخفضة إلى متوسطة إجمالاً. وترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية بقدرة القرض العقاري والسياحي على تحديد وتقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بأنشطة التمويل التي يزاولها، فضلاً عن الآثار المحتملة للمشاريع الفرعية الأساسية، ولا سيما الاستثمارات الأكبر حجماً في الطاقة المتجددة. وأكدت العناية الواجبة البيئية والاجتماعية أن القرض العقاري والسياحي يعمل حالياً على تطبيق نظام للإدارة البيئية والاجتماعية من المتوقع أن يكون متناسباً مع المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بمحفظة المشاريع الفرعية الممولة في إطار البرنامج. ويفصح القرض العقاري والسياحي عن معلومات حول نظامه للإدارة البيئية والاجتماعية، تماشياً مع السياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لعام 2024.

التقييمات البيئية

تقرر أن المشروع متوافق مع اتفاق باريس، استناداً إلى تطبيق نهج خاص بهذا المشروع بشأن التوافق مع اتفاق باريس، تم تطويره بالاعتماد على نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للاستثمارات الممولة بصورة غير مباشرة. ويستند هذا التقييم إلى تطبيق الركيزة الأولى (التزام الطرف المقابل باتفاق باريس) والركيزة الثانية (فحص العمليات الفرعية).

يُعد كامل تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تمويلاً أخضر، نظراً إلى دعمه لأنشطة تسهم في تحقيق أهداف التخفيف من تغير المناخ، والتكيف مع آثاره، وحماية الطبيعة، وغيرها من الأهداف البيئية. وتُحدد هذه الحصة وفقاً لمنهجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتحديد التمويل الأخضر ضمن استثماراته.

التعاون الفني وتمويل المنح

يُرافق هذا التمويل حزمة مساعدة فنية لإعداد المشاريع الفرعية وتنفيذها والتحقق منها ومراقبتها، فضلاً عن بناء القدرات لصالح القرض العقاري والسياحي، مموَّلة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج إزالة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب ("MDCR").

بيانات الاتصال بالعميل

فوزية ميمي

Fouzia.Mimi@cihbank.ma

/https://cihbank.ma

187، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء 20000، المغرب

تاريخ آخر تحديث لوثيقة ملخص المشروع باللغة الإنجليزية

29 أكتوبر 2026

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 7168 7338 20 44+ | البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ | البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عن طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكاماً محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2025. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب للمراجعة.

هذه الترجمة هي ترجمة لوثيقة ملخص المشروع المنشورة أصلاً باللغة الإنجليزية من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وفق رقم المشروع وتاريخ النشر المبينين أعلاه. وفي حال وجود أي اختلاف بين النسخة الإنجليزية الأصلية لوثيقة ملخص المشروع وهذه الترجمة، يُعتد بالنص الإنجليزي